



شباط 2019



إدراكات اقتصادية وسط التحديات

استطلاع رأي أجرته شركة *Statistics Lebanon Ltd.* لصالح مؤسسة كونراد آديناور

الخلفية

بعد مرور ثلاثة عقود على انتهاء الحرب الأهلية، لا يزال لبنان يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والتحديات السياسية الداخلية والخارجية، فتؤدي هذه الظروف إلى معاناة الفئات الأكثر ضعفاً في لبنان.

منذ بداية الحرب في سوريا، تراوح إجمالي الناتج المحلي اللبناني بين واحد وثلاثة في المئة¹، ما يعكس نمواً متدنياً في سوق العمل. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ماسة للاستثمارات، في وقت خفضت وكالة موديز فيه مؤخراً التصنيف الائتماني للبنان من B3 إلى Caa1، ما جعله أقل جذباً للأموال الأجنبية. وللوضع الاقتصادي تأثيراً كبيراً على سيولة البلد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الدين العام الإجمالي الذي ارتفع إلى 152,9² في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد تم عقد آمال كبيرة على الانتخابات النيابية التي أجريت في أيار 2018 لتحسين الوضعين السياسي والاقتصادي. بعد تسعة أشهر من الفراغ الحكومي يتعين على الحكومة الجديدة الآن إظهار قدرتها على العمل وتنفيذ إصلاحات مؤتمر سيدر الذي عقد في شهر نيسان الماضي (2018) والذي يأتي كخطوة أولى لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي الذي يواجهه لبنان.

¹ https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (آخر دخول على الصفحة في 2019/2/7)

² https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (آخر دخول على الصفحة في 2019/2/7)

بالرغم من نجاح النخب السياسية في اقتراح حلول للعديد من التحديات التي تواجهها البلاد، فشلت محاولات السياسيين لتهدئة المخاوف العامة بشأن مستقبل البلاد. وفي هذا السياق، تأتي أهمية هذه الدراسة كونها الدراسة الأولى التي تتناول المطالب والمفاهيم الاقتصادية الخاصة بالرأي العام اللبناني. من هذا المنطلق، فقد قامت مؤسسة كونراد آديناور بالتعاون مع Statistics Lebanon Ltd. بدراسة حول الوضع المعيشي للمواطن اللبناني والرأي العام إزاء الأوضاع الاقتصادية في لبنان. وقد تم تنفيذ هذا الاستطلاع من قبل شركة Statistics Lebanon Ltd. من تاريخ 2018-12-04 ولغاية 2018-12-13. وقد بلغ حجم العينة في هذا الاستطلاع 1200 مجيب من اللبنانيين، وانقسمت بالتساوي بين الذكور والإناث؛ كما توزعت على مختلف المحافظات اللبنانية والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أجريت المقابلات مع المستطلعين وجهاً لوجه، في حين تم سحب العينة باستخدام تقنية التوزيع المتناسب مع الحجم، وتم إجراء تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS 22 وبلغ هامش الخطأ في الاستطلاع $\pm 2,83\%$.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

غالبية المستطلعين (75%) يعملون، وغالبيتهم العظمى تقوم بوظيفة واحدة فقط (97%)، 42% يعملون لحسابهم الخاص، بينما يعمل 35% في وظائف بدوام كامل؛ وقد تبين أن قطاع الخدمات والمبيعات يستقطب 52% من القوى العاملة. ما يقارب نصف المستطلعين الذين لا يقومون بأي عمل هم ربات منازل (49%)، مقابل 23% عاطلين عن العمل ويبحثون عن فرصة عمل. وقد بلغت نسبة المستطلعين من ذوي الدخل المرتفع (3,500-2,001 \$) 22%، ونسبة ذوي الدخل المتوسط (2000-1,001 \$) 36%، أما ذوي الدخل المنخفض (1000-501 \$) فبلغت نسبتهم 24%.

النتائج

أظهرت الدراسة العديد من النتائج الهامة المتعلقة بمشاكل ومخاوف اللبنانيين، إضافة إلى أوضاعهم المعيشية، ونظرتهم إلى الأوضاع الاقتصادية وكذلك مخاوفهم ومطالبهم واحتياجاتهم.

الغالبية العظمى من المستطلعين (77%) متشائمين بشأن مستقبل البلاد، ونسبة أعلى من المستطلعين (95%) تعتبر أن الأمور في لبنان تسير في الاتجاه الخاطئ. وذلك بسبب الفساد (40%)، والتكلفة المعيشية المرتفعة وارتفاع الأسعار (39%)، وعدم وجود فرص عمل (34%).

يعتقد أكثر من نصف المجيبين (51%) أن أكبر مشكلة تواجه أسرهم هي ارتفاع كلفة المعيشة، وغالبية 60% تعتقد أن أسعار السلع الاستهلاكية سترتفع خلال الأشهر الـ12 المقبلة، ويرى حوالي نصف المجيبين (45%) أن سعر الفائدة على القروض سيرتفع خلال الأشهر الـ12 المقبلة. أفاد 16% من المجيبين بأنهم تأثروا شخصياً بأزمة الإسكان، مقابل 38% تأثر أحد المقربين منهم بالأزمة، وقد تبين أن أكثر من نصف المستطلعين (52%) متشائمين حيال إيجاد حل لهذه الأزمة في العام المقبل، في حين أن 33% كانوا متفائلين بشأن حل هذه الأزمة. لقد اعتبر أكثر من ثلثي المستطلعين (68%) أن الوضع الاقتصادي الحالي في لبنان سيئ للغاية، بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقة اللبنانيين باليرة كانت أكبر خلال الأشهر الـ12 الماضية (5,53) مما هي عليه الآن (4,73).

بالنسبة للقدرة الشرائية اللبنانيين، أفاد ثلثي المستطلعين (66%) أن الوقت الحالي غير مناسب لشراء الإحتياجات التجهيزية الرئيسية للمنازل، كالأثاث المنزلي، والتلفزيون، والبراد وأشياء مماثلة، ومن المتوقع شراء عدد أقل من الأجهزة المنزلية بالمقارنة مع الأشهر الـ12 الماضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن 85% من المستطلعين لا يرغبون في شراء سيارة جديدة خلال الأشهر الـ12 المقبلة، ويخطط نصف الذين يرغبون في شراء سيارة (12%) لشراء سيارة مستعملة. الغالبية العظمى (92%) من المجيبين غير راغبين في شراء أو بناء منزل خلال الأشهر الـ12 المقبلة. كذلك 91% لا ينوون إنفاق مبالغ كبيرة على تحسين وترميم منازلهم ولا يفكرون في الاستثمار في لبنان (92%) أو خارجه (96%). على الرغم من ذلك، فإن 91% لا يخططون لبيع أي من ممتلكاتهم.

بشكل عام، أكثر من نصف المستطلعين (53%) ليس لديهم أي تغطية صحية، وحوالي النصف (47%) لديهم تغطية صحية، وقد توزعت نسب التغطية على النحو التالي: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (58%)، شركة التأمين (28%)، الجيش اللبناني (8%)، تعاونية موظفي الدولة (4%)، قوى الأمن الداخلي / الأمن العام / المديرية العامة لأمن الدولة (2%). إلى جانب ذلك، فإن أكثرية المستطلعين (93%) ليس لديهم بوليصة تأمين على الحياة.

أما بالنسبة إلى المنتجات والخدمات المصرفية، فإن 45% من المستطلعين لديهم حساب مصرفي، في حين أن 57% لديهم بطاقة ائتمان فقط و1% لديهم حساب مصرفي خارج لبنان. بالنسبة للقروض، لا يوجد لدى أي من المستطلعين قرض الأهلي صديق البيئة، أو قرض أخضر، أو قرض تعليمي، أو قرض كفالات، أو قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين 11% لديهم قرض سيارة، و9% لديهم قرض سكني، وما يقارب نصف العينة (43%) لديهم قروض شخصية. الغالبية العظمى من المجيبين لا ينوون الحصول على أي نوع من القروض في المستقبل.

وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي، أعلن ما يقارب ثلاثة أرباع المجيبين (73%) بأن الوقت الحالي ليس مناسباً للإدخار، و16% قادرين على الإدخار. عندما طُلبَ من المجيبين وصف وضعهم المعيشي، أفاد حوالي نصف العينة (48%) أن لديهم وسائل كافية للبقاء، لكن ليس لديهم ما يكفي من المال لشراء أشياء إضافية. 41% لديهم القدرة لشراء أشياء مثل الملابس الجديدة وتناول الطعام في المطاعم ولكن ليس في الكثير من الأحيان و3% لديهم القدرة لشراء أشياء مثل الملابس الجديدة وتناول الطعام في المطاعم وأيضاً دعم أفراد آخرين من العائلة الذين لا يستطيعون القيام بهذه الأشياء. أشار 61% من المجيبين إلى تراجع مستوى جودة الحياة في الأشهر الاثني عشر الأخيرة.

قيّم غالبية المجيبين الأداء الاقتصادي بشكل سيئ لكل من التالي: الحكومة (88%)، الأحزاب السياسية (87%)، مجلس النواب (83%)، وزارة المهجرين (82%)، رئيس الوزراء (80%)، وزير الاقتصاد (80%)، وزيرة التنمية الإدارية (80%)، وزير المالية (82%)، مجلس الإنماء والإعمار (78%)، مجلس الجنوب (77%)، مجلس الخدمة المدنية (75%)، ورئيس مجلس النواب (76%). وكان للمجيبين مواقف إيجابية فقط تجاه أداء القوى الأمنية والعسكرية، إذ قيّم 59% من اللبنانيين هذه المؤسسة بشكل إيجابي.

نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة، أتت نسبة اللبنانيين الذين يفكرون بالهجرة (30%) وذلك بشكل أساسي لتحسين وضعهم المالي (64%) أو البحث عن عمل (25%)، علمًا أن 36% من الذين يفكرون بالهجرة يصبون إلى هجرة دائمة.

فيما يتعلق بالحلول للوضع الحالي في لبنان، اعتبرت الغالبية المطلقة من المستطلعين أن ما يلي سيؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد اللبناني: مكافحة الفساد (89%)، حل أزمة الكهرباء (89%)، إقرار البطاقة الصحية (88%)، وقف الهدر المالي (86%)، تطبيق خطة للنقل العام (85%)، إلغاء الطائفية (84%)، استخراج النفط والغاز (84%)، إعادة تفعيل مجلس الخدمة المدنية (84%)، وتشريع الحشيشة لأغراض طبية (72%).

الخلاصة

أظهرت هذه الدراسة أن غالبية اللبنانيين يواجهون ظروفًا اجتماعية واقتصادية صعبة. بينما تعتبر القدرة الشرائية لدى اللبنانيين متدنية وهم غير قادرين على الادخار، لأن أوضاعهم المالية لا تسمح بذلك. والجدير بالذكر هنا، أن أكثر من نصف المجيبين لا يملكون تغطية صحية. وقد تبين من خلال الاستطلاع أن مستوى جودة الحياة في الأشهر الاثني عشر الأخيرة تراجع. بالإضافة إلى ذلك، اتضح أن المواطن اللبناني متخوف من تدني فرص العمل وزيادة أسعار السلع الاستهلاكية. بناء على ذلك، قيم غالبية المجيبين الأداء الاقتصادي للطاقت السياسية بشكل سيئ. كما أكدت نتائج الإستطلاع أنه من أجل إصلاح الواقع الاقتصادي يجب وقف الفساد.

في الخلاصة، يعاني اللبنانيون من وضع اقتصادي صعب، فقد أصبحوا في وضع يعتبرونه غير مستقر وذلك نتيجة الارتفاع المتزايد في نفقات المعيشة وشعورهم المتزايد بالتشاؤم حيال الأوضاع العامة في البلاد. وبالتالي، يعكس الاستطلاع تداعيات الجمود السياسي الذي عاشه لبنان، على أمل أن يكون للحكومة الجديدة القدرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.

Lebanon Office
23 Benoît Barakat Str
Jabre Building, 5th floor
Badaro – Beirut
Lebanon
Phone +961 (0)1 388 095/6
Fax +961 (0)1 388 097
info.beirut@kas.de



This work is licensed under the conditions from „Creative Commons Namensnennung-Weitergabe unter gleichen Bedingungen 4.0 international“, CC BY-SA 4.0 (retrievable at: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode.de>)

